

Distr.: General
4 July 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً:
مساهمة الأونكتاد

الاستعراض الأولي لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

ما الذي استجد وما هي سبل المضي قدماً

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير برنامج عمل إسطنبول من حيث كل من الأهداف والغايات التي يشملها، وأهمها هدف تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك من حيث علاقته ببرنامج عمل بروكسل. والهدف الرئيسي من هذا التقرير هو تقديم استعراض أولي لنتائج المؤتمر المذكور أعلاه.

ويبحث التقرير ثلاث قضايا. فهو يستعرض أولاً برنامج عمل إسطنبول^(١) من حيث بنيته ومضمونه، وقيّم الحالة الراهنة لأقل البلدان نمواً فيما يخص الأهداف والغايات الكمية المؤكدة في برنامج عمل إسطنبول. وختاماً، يناقش التقرير آثار برنامج عمل إسطنبول على الأونكتاد.

(١) يحيل هذا التقرير إلى الوثيقة الختامية المتقحة والموزعة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/3/Rev.1).

مقدمة

١- عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣ و ٢١٣/٦٤، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في إسطنبول من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، من أجل تحقيق الأهداف التالية التي جاءت في القرار ٢٢٧/٦٣:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية برنامج عمل بروكسل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛

(ب) تحديد السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتيجة التقييم وكذلك التحديات الجديدة والناشئة والفرص والوسائل اللازمة للتصدي لها؛

(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً الذي أعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة (...) التي تعقدها الأمم المتحدة، وخصوصاً الاحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودعم أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر والاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي؛

(د) حشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح أقل البلدان نمواً، والقيام، في هذا الصدد، باستحداث واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

٢- واعتمد المؤتمر عند اختتامه إعلان إسطنبول وبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (المعروف أيضاً ببرنامج عمل إسطنبول). والهدف الشامل لبرنامج العمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ هو "التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وذلك من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً" (الفقرة ٢٧). وفيما يخص الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، فإن الهدف المتفق عليه هو تمكّن نصف عدد هذه البلدان من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول سنة ٢٠٢٠.

٣- وتهدف هذه الورقة بالأساس إلى تقديم استعراض أولي لنتائج المؤتمر، بغية (أ) بدء المناقشات في مجلس التجارة والتنمية بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ الأونكتاد للالتزامات المناسبة؛ (ب) والمساهمة في استعراضات تنفيذ برنامج عمل إسطنبول مثلما طلب المؤتمر؛ (ج) واستكشاف سبل ووسائل إدماج الأولويات المناسبة المدرجة في برنامج العمل الجديد في عمل أمانة الأونكتاد والآلية الحكومية الدولية.

٤- ويبحث التقرير ثلاث قضايا، تشكل أيضاً إطار المناقشات التالية. ويستعرض التقرير في المقام الأول برنامج عمل إسطنبول من حيث بنيته ومضمونه. ولإلقاء الضوء على

الاستمرار والتغيير، يقارن التقرير برنامج العمل المذكور ويقاربه، قدر الإمكان، ببرنامج عمل بروكسل السابق، الذي أُنقِص عليه في أيار/مايو ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقارنة هي لأغراض تحليلية فقط، وليس فيها ما يتعلق بتنفيذ الأولويات. وهذا ببساطة لأن برنامجي العمل غير متنافيين، بل إنهما متكاملان بالأحرى، بما أن الأهداف والغايات الأساسية لبرنامج عمل بروكسل لا تزال صالحة ومناسبة للعقد الحالي. وأثناء المفاوضات بشأن برنامج عمل إسطنبول، كانت لدى الدول الأعضاء رغبة حقيقية في الاستناد إلى برنامج عمل بروكسل. وفي المقام الثاني، يقيّم التقرير الحالة الراهنة لأقل البلدان نمواً فيما يخص الأهداف والغايات الكمية المؤكدة في برنامج عمل إسطنبول. وبعبارة أخرى، فإن التقرير يقيّم حالة أقل البلدان نمواً في الوقت الحالي ويعرضها مقرونة بالأهداف المنشودة المتعلقة بالحالة التي ستكون عليها هذه البلدان في نهاية العقد. وترد في الختام مناقشة بشأن آثار برنامج عمل إسطنبول على الأونكتاد، مع التركيز بشكل خاص على السبل والوسائل التي يمكن أن ينفذ بها الأونكتاد أهداف هذا البرنامج وغاياته وإجراءاته.

أولاً - لمحة عامة عن برنامج عمل إسطنبول

البنية

٥- إن البنية الأساسية لبرنامج عمل إسطنبول واضحة وشبيهة من عدة جوانب ببنية برنامج عمل بروكسل. ويتألف الجزء الأكبر من برنامج عمل إسطنبول، على غرار الوثيقة السابقة، من قائمة إجراءات مصنّفة حسب مجالات الأولوية (المشار إليها في برنامج عمل بروكسل بوصفها "التزامات"). كما يشبه برنامج عمل إسطنبول برنامج عمل بروكسل في البنية لأنه يتضمن فصلاً عن الشراكة وفصلاً عن التنفيذ والمتابعة والرصد. بيد أنه يختلف عن الوثيقة السابقة بتضمنه فصلاً يستعرض تنفيذ برنامج العمل السابق، وفصلاً يلقي الضوء على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفصلاً يناقش خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. والفصل الوحيد في برنامج عمل بروكسل الذي لا يدخل في إطار الخطوط الرئيسية الأساسية لبرنامج عمل إسطنبول هو الفصل الذي يخص "الأهداف". ولا يزال هذا الفصل قائماً في برنامج العمل الأخير، لكنه يرد كفصل فرعي ضمن الفصل المعنون "تجديد وتعزيز الشراكة من أجل التنمية".

٦- ويركز برنامج عمل إسطنبول على مجالات العمل ذات الأولوية، ويتضمن ما مجموعه ثمانية مجالات واسعة. ويرد تلخيص للمجالات الواسعة ومكوناتها الفرعية في العمود الأيمن من الجدول ١، مع الالتزامات المقابلة لها في برنامج عمل بروكسل في العمود الأيسر. ويبرز هذا فوراً بعض الملاحظات وهي:

(أ) مثلما ذكر سابقاً، ينظم برنامج عمل إسطنبول المناقشة في إطار "مجالات العمل ذات الأولوية"، في حين يتحدث برنامج عمل بروكسل عن "الالتزامات".

(ب) يشمل برنامج عمل إسطنبول ثمانية مجالات عمل ذات أولوية؛ بينما يشمل برنامج عمل بروكسل سبعة التزامات.

(ج) يغطي برنامجا العمل، إلى حد كبير، المجالات الواسعة نفسها. ولا يتضمن برنامج عمل إسطنبول أي مقابل للالتزام ١ في برنامج عمل بروكسل. وعلى عكس ذلك، يتضمن برنامج عمل إسطنبول مجالي أولوية للعمل لا يندرجان كالتزامين مستقلين في برنامج عمل بروكسل - وهما مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، ومجال السلع الأساسية. ويدخل هذان المجالان معاً في إطار الالتزام ٤ والالتزام ٥ على التوالي في برنامج عمل بروكسل.

٧- وينبغي إبداء ثلاث ملاحظات إضافية فيما يخص بنية برنامج عمل إسطنبول. أولاً أن مجالات الأولوية المختلفة تبرز إلى حد ما المعايير الثلاثة المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً - وهي (أ) انخفاض الدخل؛ (ب) وضعف الأصول البشرية؛ (ج) وهشاشة الاقتصاد - ووسائل تحسين الأداء في ضوء هذه المعايير. ومن ثم، فإن مساهمتها في بلوغ هدف الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً المتفق عليه تكمن في تلك المجالات. وثانياً، أن الإجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون قد قُسمت إلى (أ) إجراءات مشتركة؛ (ب) وإجراءات تضطلع بها أقل البلدان نمواً؛ (ج) وإجراءات يضطلع بها الشركاء الإنمائيون. وفئة "الإجراءات المشتركة" سمة جديدة مقارنة مع برنامج عمل بروكسل السابق، رغم أنها لا تدرج في جميع مجالات الأولوية. وثالثاً، أن برنامج عمل إسطنبول يتضمن، إلى جانب الأهداف العامة المحددة في الفصل الثالث، أهدافاً وغايات في إطار كل مجال من مجالات الأولوية. وفي المقابل، يتضمن برنامج عمل بروكسل الأهداف والغايات الخاصة بمجال معين فقط في الالتزام ٣ (بناء القدرات البشرية والمؤسسية) والالتزام ٤ (بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً).

الجدول ١

الالتزامات في برنامج عمل بروكسل، ومجالات العمل ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول، على التوالي

برنامج عمل بروكسل	برنامج عمل إسطنبول
الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز ألف - القدرة الإنتاجية على الناس	(أ) الهياكل الأساسية
	(ب) الطاقة
	(ج) العلم والتكنولوجيا والابتكار
	(د) تنمية القطاع الخاص
الالتزام ٢: الحوكمة الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي	باء - الزراعة والغذاء والأمن الغذائي والتنمية الريفية

برنامج عمل بروكسل	برنامج عمل إسطنبول
الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية	جيم - التجارة
ألف - البنية الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية	
باء - السكان	
جيم - التعليم والتدريب	
دال - الصحة والتغذية والإصحاح	
هاء - الاندماج الاجتماعي	
الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً	دال - السلع الأساسية
ألف - الهياكل الأساسية المادية	
باء - التكنولوجيا	
جيم - تطوير المشاريع	
دال - الطاقة	
هاء - الزراعة والصناعات الزراعية	
واو - الصناعة التحويلية والتعدين	
زاي - التنمية الريفية والأمن الغذائي	
حاء - السياحة المستدامة	
الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية	هاء - التنمية البشرية والاجتماعية
ألف - التجارة والسلع الأساسية والترتيبات التجارية الإقليمية	(أ) التعليم والتدريب
باء - الخدمات	(ب) السكان والرعاية الصحية الأولية
جيم - الحد من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية	(ج) النهوض بالشباب
	(د) المأوى
	(هـ) المياه والمرافق الصحية
	(و) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	(ز) الحماية الاجتماعية
الالتزام ٦: الحد من الضعف وحماية البيئة	واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى
ألف - حماية البيئة	(أ) الصدمات الاقتصادية
باء - تخفيف شدة التأثير بالصدمات الطبيعية	(ب) تغير المناخ والاستدامة البيئية
	(ج) الحد من خواطر الكوارث
الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية	زاي - تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات
ألف - تعبئة الموارد المحلية	(أ) تعبئة الموارد المحلية
باء - المعونة وفعاليتها	(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية
جيم - الديون الخارجية	(ج) الدين الخارجي
دال - الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة	(د) الاستثمار الأجنبي المباشر
	(هـ) التحويلات
	حاء - الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

المضمون - منظور كمي

٨- يتجلى محتوى برنامج عمل إسطنبول من خلال النظر إلى عدد الكلمات والإجراءات التي يتضمنها. وإجمالاً، يتضمن برنامج العمل هذا ١٩,١٤٧ كلمة و ٢٥٢ إجراءً. ويقترب عدد الكلمات فيه من عدد الكلمات في برنامج عمل بروكسل، لكن عدد الإجراءات أقل بقدر الربع تقريباً. وفيما يخص توزيع الإجراءات، من المهم الإشارة إلى تغيير حاصل في عدد الإجراءات التي يتعين أن يضطلع بها صاحب المصلحة الرئيسيان. ففي حين يدعو برنامج عمل بروكسل أقل البلدان نمواً إلى تنفيذ ١٥٦ إجراءً والشركاء الإنمائيين إلى تنفيذ ١٨١ إجراءً، يتضمن برنامج عمل إسطنبول عدداً أكبر من الإجراءات التي يتعين أن تضطلع بها أقل البلدان نمواً وليس الشركاء الإنمائيون - ١٢٦ إجراءً للجهة الأولى و ١١٠ للجهة الثانية. كما يشمل برنامج عمل إسطنبول ١٦ إجراءً مشتركاً.

الجدول ٢

المؤشرات الكمية الأساسية

برنامج عمل إسطنبول	برنامج عمل بروكسل
١٩,١٤٧	١٩,٤٨٤
المجموع: ٢٥٢	عدد الإجراءات (مجموعها والجهة المضطلة بها، حسب الالتزام/مجال الأولوية)
الإجراءات المشتركة: ١٦	المجموع: ٣٣٧
الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً: ١٢٦	الإجراءات التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً: ١٥٦
الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون: ١١٠	الإجراءات التي يضطلع بها الشركاء الإنمائيون: ١٨١
مجال الأولوية ألف: ١٧٪	الالتزام ١: ٤٪
مجال الأولوية باء: ١١٪	الالتزام ٢: ٦٪
مجال الأولوية جيم: ٦٪	الالتزام ٣: ١٩٪
مجال الأولوية دال: ٢٪	الالتزام ٤: ٢٦٪
مجال الأولوية هاء: ٢٤٪	الالتزام ٥: ١٩٪
مجال الأولوية واو: ١١٪	الالتزام ٦: ٧٪
مجال الأولوية زاي: ١٩٪	الالتزام ٧: ١٩٪
مجال الأولوية حاء: ٩٪	

ملاحظة: إن حصة الإجراءات حسب مجال الأولوية لا تساوي المجموع وذلك بسبب التقريب.

٩- ويدخل العدد الأعلى من الإجراءات التي يشملها برنامج عمل إسطنبول في مجال التنمية البشرية والاجتماعية (مجال الأولوية هاء)، بينما يوجد العدد الأدنى في مجال السلع الأساسية (مجال الأولوية دال). ومن المفيد الإشارة إلى أن الإجراءات في مجالي التجارة والسلع الأساسية في برنامج عمل إسطنبول (مجالا الأولوية جيم ودال) تستأثر بنسبة ٩ في المائة^(٢) من عدد الإجراءات الإجمالي، بينما يمثل الفصل المقابل في برنامج عمل بروكسل (الالتزام ٥) ١٩

(٢) ليس ٨ في المائة بما أن الحصة الدقيقة لمجالي الأولوية المذكورين هي ٦,٣ في المائة و ٢,٤ في المائة على التوالي.

في المائة من المجموع. وعلى عكس هذا، تحظى الإجراءات المتعلقة بالقدرات الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة؛ والحوكمة، بحصة أكبر في برنامج عمل إسطنبول مقارنة مع برنامج عمل بروكسل. ورغم هذا، لا يوجد دائماً تطابق بين فرادى الالتزامات في برنامج عمل بروكسل ومجالات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول؛ ولذا ينبغي توخي الحذر عند استخلاص أي استنتاج بناء على مقارنة بين برنامجي العمل.

١٠ - وعموماً، فإن عدد الأهداف والغايات الكمية في برنامج عمل إسطنبول أقل من مجموعها في برنامج عمل بروكسل، مما يبين أن إدراج أهداف وغايات في كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية لم يسبب زيادة موازية في عدد الأهداف الكمية المذكورة بوضوح. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أية مقارنة بين عدد الأهداف والغايات الكمية المدرجة في برنامج العمل ليست سوى مقارنة جزئية، بما أن بعض الغايات أكثر تحديداً من غيرها، وبالتالي فهناك عنصر اعتباطي فيما يخص الأهداف التي تعتبر كمية. وبالإضافة إلى ذلك يحيل برنامج عمل إسطنبول في عدة فقرات إلى أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تشمل أكثر من غاية واحدة. وبصورة أعم، يبين الهدف الشامل المتمثل في تمكين نصف عدد هذه البلدان من استيفاء معايير الخروج بحلول سنة ٢٠٢٠، أن عدداً من الغايات الكمية المحددة مدرجة من أجل تحقيق هذا الهدف.

١١ - ومن المفيد النظر إلى الكلمات والجمل المهمة في برنامج عمل إسطنبول. ورغم عدم تقديم ملخص مقابل للكلمات المكررة في برنامج عمل بروكسل، فإن هناك أوجه تشابه بين برنامجي العمل من حيث عبارات الالتزام السياسي لصالح أقل البلدان نمواً والتضامن معها، لا سيما من خلال إدراك ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والحاجة إلى التغلب على التحديات التي تواجهها. وتدخل هذه العبارات في سياق مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، لجميع أصحاب المصلحة - بمن فيهم القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني - من أجل تنمية أقل البلدان نمواً. ومن الكلمات المستخدمة مراراً وتكراراً في برنامج عمل إسطنبول ما يلي: المستدام، والصحة، والهياكل الأساسية، والتعليم، والطاقة، والتجارة، والاستثمار، والخاص. وتجدر الإشارة إلى أن الكلمات الخمس الأولى متكررة بقدر أكبر نسبياً في برنامج عمل إسطنبول، في حين تتكرر الكلمات الثلاث الأخيرة بقدر أكبر نسبياً في برنامج عمل بروكسل. وبعض الكلمات الأخرى المكررة بصورة أكبر نسبياً في برنامج عمل إسطنبول هي الزراعة، والنساء والمسائل الجنسانية، والأزمات، والبيئة والمناخ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي المقابل، تبدو كلمات المعونة، والدين، والفقر أكثر تكراراً في برنامج عمل بروكسل.

المضمون - منظور نوعي

١٢- بما أن بنية برنامج عمل إسطنبول شبيهة من عدة أوجه ببنية برنامج عمل بروكسل، فليس هناك ما يثير الدهشة أن تكون في الوثيقتين قواسم مشتركة، لا سيما وأن العديد من التحديات الماثلة أمام أقل البلدان نمواً في سنة ٢٠١١ - وكذلك النهج المتبعة لمواجهتها - هي نفسها منذ عشر سنوات. وتتشابه المبادئ الموجهة لتنفيذ برنامجي العمل؛ وتتصل عدة إجراءات في الوثيقتين بالقضايا نفسها؛ كما أن آليات التنفيذ والمتابعة والرصد الخاصة ببرنامج عمل بروكسل والخاصة ببرنامج عمل إسطنبول متقاربة. لكن رغم هذا الاستمرار بين البرنامجي، يوجد أيضاً عدد من الاختلافات.

١٣- وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه الاختلافات، مثل السمة الجديدة المتمثلة في الإجراءات المشتركة في برنامج عمل إسطنبول، وتضمن هذه الوثيقة فصلاً عن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس. كما أن برنامج عمل بروكسل لا يشمل مقابلاً كمياً للهدف الشامل المبين في برنامج عمل إسطنبول والمتمثل في خفض عدد أقل البلدان نمواً إلى النصف بحلول سنة ٢٠٢٠. بيد أن برنامج عمل إسطنبول يتضمن عدد أقل من الأهداف الكمية، مثلما ذكر أعلاه. وعلى سبيل المثال، يتضمن برنامج عمل بروكسل أهدافاً واضحة بشأن نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة الطلاب بالحاسوب، وعدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية. وهذا لأن برنامج عمل إسطنبول يركز على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها المذكورة في برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية. وتظل هذه الأهداف صالحة، وسيُقاس التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بناء على الغايات والمؤشرات ذات الصلة التي تتضمنها.

١٤- وفيما يخص الإجراءات، توجد بعض الاختلافات بين برنامجي العمل من حيث القضايا المعالجة، ومدى معالجتها. ويتضمن برنامج عمل إسطنبول فصلاً فرعية عن النهوض بالشباب والمأوى والتحويلات، وهي قضايا جديدة مقارنة مع برنامج عمل بروكسل. وقد وُسّع نطاق موضوع التكنولوجيا في برنامج عمل إسطنبول ليشمل جوانب العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأحد الإجراءات المشتركة للمموسة في هذا الصدد "القيام على سبيل الأولوية بتحليل مشترك للثغرات والقدرات بحلول سنة ٢٠١٣ بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والمعلومات" (الفقرة ٥٢(١)).

١٥- وتحظى أيضاً القضايا المتعلقة بالمسائل الجنسانية والسلع الأساسية والأزمات الاقتصادية ودور الشركاء الإنمائيين، لا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بحيز أكبر في برنامج عمل إسطنبول. وهذا ليس فقط من حيث تكرارها النسبي، بل إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكلان فصلاً فرعياً مستقلاً بذاته ضمن مجال الأولوية هاء، بينما تشكل قضايا السلع الأساسية والغذاء والوقود والأزمات المالية والاقتصادية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتحديات الأخرى الناشئة مجالات ذات أولوية في حد ذاتها. وفيما يخص

دور الشركاء الإنمائيين، يتضمن برنامج عمل إسطنبول فصلاً مكرساً للدور المتكامل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب فقرات منفصلة عن الأدوار التي يتعين أن يضطلع بها البرلمان والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لكنه يكاد لا يذكر أي شيء بشأن السياحة والتجارة في الخدمات والصناعة التحويلية. وفي المقابل، تشكل هذه المواضيع الثلاثة فصلاً فرعية في برنامج عمل بروكسل.

١٦- وأخيراً، يتضمن برنامج عمل إسطنبول قائمة بالمبادئ الموجهة لتنفيذه أشمل من القائمة الواردة في الوثيقة السابقة. وبصورة أكثر تحديداً، فإن جميع المبادئ الخمسة التي يتضمنها برنامج عمل بروكسل - نهج متكامل، وشراكة حقيقية، وملكية قطرية، واعتبارات السوق، وتوجه إلى تحقيق النتائج - واردة في برنامج عمل إسطنبول. لكن هذه الوثيقة الأخيرة تشمل ثلاثة مبادئ إضافية، هي: (أ) السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ (ب) والإنصاف؛ (ج) وإسماع الصوت والتمثيل.

ثانياً - نظرة عن قرب إلى الأهداف والغايات في برنامج عمل إسطنبول

١٧- يمكن تمييز الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل إسطنبول من حيث خاصيتها الكمية. وببساطة، فإن بعضها يتضمن أرقاماً واضحة مرفقة بالأهداف، في حين تكون صيغ بعض الأهداف والغايات الأخرى أقل تحديداً. وقبل مناقشة عدة غايات من هذين النوعين، تجدر الإشارة إلى أن القائمة غير جامعة؛ لا سيما فيما يخص الغايات النوعية، بما أن برنامج عمل إسطنبول يتضمن عدداً من الإشارات إلى مثل هذه الأهداف.

الغايات الكمية

١٨- تغطي الغايات الكمية في برنامج عمل إسطنبول عدة قضايا تختلف من حيث عموميتها وطموحها. ومن الأمثلة على ذلك، كما ذكر في المقدمة، الهدف الطموح الشامل المتعلق بخفض عدد أقل البلدان نمواً إلى النصف. ومن جهة أخرى، هناك أيضاً الغاية الأكثر تحديداً المتعلقة بتخصيص ١٠ في المائة من الإنفاق الحكومي للزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن عدة غايات كمية تحيل إلى بعض الأهداف الإنمائية للألفية أو تبرزها.

تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠

١٩- تنطوي هذه الغاية بلا شك على طموح كبير، لا سيما وأن عدد البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً حتى الآن لا يتعدى ثلاثة^(٣). ورغم أن من المتوقع حالياً أن

(٣) بوتسوانا (١٩٩٤) والرأس الأخضر (٢٠٠٧) وملديف (٢٠١١).

تخرج ساموا من هذه الفئة بحلول سنة ٢٠١٤، فقد وُجّهت نداءات إلى الجمعية العامة لمراجعة معايير الإدراج في هذه الفئة من أجل تمكين بعض البلدان المستبعدة منها حالياً من الدخول فيها، ومن أمثلة هذه البلدان فلسطين والبلدان النامية التي لا تدخل في قائمة أقل البلدان نمواً بسبب عوامل غير اقتصادية مثل الديموغرافيا والسكان. كما أن هناك بعض التطورات السياسية الحديثة، مثل الانفصال أو الاستقلال، التي قد ترشّح مزيداً من البلدان للانضمام إلى فئة أقل البلدان نمواً. وبالتالي، من الممكن أن تتوسع فئة أقل البلدان نمواً من حيث العدد الصافي - على الأقل في الأجل المتوسط.

٢٠- وبالنظر إلى قلة عدد البلدان التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً، فإن هدف تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ يمكن اعتباره حقاً هدفاً طموحاً جداً، لا سيما في ضوء الأسس الاجتماعية والاقتصادية الحالية والتقدم المحرز لبلوغ عتبات الخروج. وستتطلب تحقيق هدف طموح كهذا تحولاً جذرياً في الشراكات الإنمائية، وتغييرات أساسية في تصميم السياسات المحلية وتنفيذها في أقل البلدان نمواً. وستستلزم هذه التغييرات بالأخص - مثلما نُوقش في تقرير *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠* - شراكة موسعة تتعدى المعونة وتشمل تعزيز الفرص التجارية المتاحة لأقل البلدان نمواً، وقدرة هذه البلدان على انتهاز هذه الفرص من خلال أنظمة التجارة الدولية، ودعم حشد الموارد المحلية، وقدرة على استقطاب تدفقات رأس المال الخاص وتسخيرها، ودعم القدرات المحلية للبحث عن التكنولوجيات الأجنبية واكتسابها والاستفادة منها، وتسهيل نقل التكنولوجيا. وسيوقف هذا النهج الرامي إلى دعم أقل البلدان نمواً اعتماد هذه البلدان على المعونة، على الأمد المتوسط وحتى الأمد الطويل، من خلال إطلاق العنان لإمكاناتها غير المستغلة. ولذلك، فإن خروج هذه البلدان من وضعية أقل البلدان نمواً سيكون انعكاساً لخفض الاعتماد على المعونة وعلى العكس من ذلك زيادة الاكتفاء الذاتي.

٢١- وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تواصل من جانبها تحسين الحوكمة وخلق بيئة اقتصاد كلي مواتية لنمو القطاع الخاص وتطوره. ومن الضروري أيضاً أن تعزز هذه البلدان قدراتها على استخدام موارد التنمية وإدارتها. وهذا يشمل وضع وتنفيذ سياسات واضحة بشأن طريقة تسخير ثرواتها من الموارد الطبيعية، بما في ذلك عن طريق زيادة الشفافية المالية والمساءلة، وإدماج دور السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ومن وجهة نظر الشركاء في التنمية، فإن مساعدة أقل البلدان نمواً للاستفادة بدرجة أكبر من الاعتماد على بضع سلع أساسية أولية، وتيسير تدفقات المعارف والأموال المرتبطة بالهجرة الدولية، ينبغي النظر إليها باعتبارهما عنصرتين إضافيتين في الجهود الرامية إلى دعم أثارها الإنمائية.

تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل في أقل البلدان نمواً بمعدل لا يقل عن ٧ في المائة سنوياً (الفقرة ٢٨ أ)

٢٢- إن هدف نمو سنوي بمعدل ٧ في المائة المذكور في برنامج عمل بروكسل أيضاً. لكن الصيغة الواردة في برنامج عمل إسطنبول تسلم بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي ضروري لكنه غير كاف للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والسماح بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبعبارة أخرى، فقد أُبقي على هدف نمو سنوي بنسبة ٧ في المائة الوارد في برنامج عمل بروكسل وعُدل بإضافة جوانب نوعية إليه. كما يحدد برنامج عمل إسطنبول وسيلة تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل في أقل البلدان نمواً، وهي "تعزيز طاقتها الإنتاجية في جميع القطاعات من خلال إحداث تحول هيكلي والتغلب على تهميشها عن طريق إدماجها الفعلي في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك عن طريق التكامل الإقليمي".

٢٣- وخلافاً لهدف تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠، فإن هدف النمو بنسبة ٧ في المائة سنوياً هدف في المتناول. وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لأقل البلدان نمواً كفاءة ٧,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومع هذا، ليس هناك ما يدعو إلى الشعور بالرضا، مثلما يبين تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١١، الذي يتوقع ألا تحقق أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، هدف النمو في سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢. كما أن من المهم مراعاة الأداء المتنوع لأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل النمو المتوسط السنوي لفئة أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي ٧,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، بينما بلغ ٦,٩ في المائة في أقل البلدان نمواً الآسيوية و ٦,٠ في المائة في أقل البلدان نمواً الجزرية. ومن حيث المدى، فقد بلغ معدل النمو المتوسط السنوي في أقل البلدان نمواً المسجلة لأسرع نمو ١٨,٣ في المائة (غينيا الاستوائية)، بينما لم تشهد أقل البلدان نمواً المسجلة لأبطأ نمو سوى زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي تصل إلى ما نسبته ٠,٠٢ في المائة بالكاد سنوياً (ليبيريا). وبلغ معدل النمو المتوسط السنوي في البلد المتوسط ٤,٦ في المائة.

٢٤- وينبغي أيضاً لهدف النمو المتفق عليه أن يؤدي إلى استخدام الدخل القومي الإجمالي لكل فرد كمؤشر من المؤشرات الجوهرية لتحديد أقل البلدان نمواً وإخراجها من هذه الفئة. وفي هذا السياق، ينبغي السعي إلى بلوغ الهدف المتفق عليه سابقاً والمتمثل في مضاعفة الدخل القومي الإجمالي لكل فرد في أقل البلدان نمواً، وتحقيقه مع نهاية برنامج عمل إسطنبول. وهذا الهدف في الواقع أقل طموحاً بكثير من هدف إخراج نصف عدد أقل البلدان نمواً من فئة هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن رؤساء الدول قد اتفقوا، في منتجعهم خلال مؤتمر مونتييري سنة ٢٠٠٢، على روح إعلان مونتييري الذي جاء فيه: "نتعهد بمساعدة أفقر بلدان العالم على مضاعفة حجم اقتصاداتها في غضون عقد من الزمن كي تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية".

السعي لتوفير فرص الاستفادة من خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٤٥ ج))

٢٥- كان الهدف من برنامج عمل بروكسل هو زيادة "متوسط كثافة الاتصال بالإنترنت إلى ١٠ مستخدمين لكل ١٠٠ من السكان بحلول عام ٢٠١٠" (الفقرة ٤٣ و)). لكن من الواضح أن هذا الهدف لم يُحقق، بما أن عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان كان ٢,٧٣^(٤) حسب التقديرات في فئة أقل البلدان نمواً في سنة ٢٠٠٩. ولم تتمكن في الواقع سوى سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً من بلوغ هذا الهدف (أو أن يكون في متناولها). ولهذا يبدو أن المساعي الرامية إلى تعميم الاستفادة من الإنترنت بحلول سنة ٢٠٢٠ طموح بشكل مبالغ فيه، في أحسن الأحوال. ومن المشجع رغم هذا أن عدد أقل البلدان نمواً التي يوجد فيها أقل من مستخدم واحد للإنترنت بين كل ١٠٠ من السكان قد تراجع من الثلثين في سنة ٢٠٠٤ إلى أقل من الربع في سنة ٢٠٠٩.

تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الإنفاق الحكومي للزراعة (الفقرة ٢-٦٠ ح))

٢٦- إن هذا الهدف، الذي لا يرد في برنامج عمل بروكسل، للدليل إضافي على تركيز برنامج عمل إسطنبول تركيزاً أكبر على موضوع الزراعة. وبلاستناد إلى البيانات المتاحة، يبدو أن من الممكن تحقيق هذا الهدف. وعلى سبيل المثال، فقد خصصت الحكومات في ٧ بلدان أفريقية من بين أقل البلدان نمواً أكثر من ١٠ في المائة من ميزانياتها للزراعة، في المتوسط، على مدى السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩^(٥). ومن جهة أخرى تبين البيانات نفسها أن ١٩ حكومة لم تبلغ عتبة الـ ١٠ في المائة خلال الفترة نفسها.

٢٧- وتبين إحدى الدراسات التي ترمي إلى تقدير الإنفاق الحكومي في عدد من أقل البلدان نمواً اختلافات كبيرة عبر الزمان والبلدان^(٦). وتفيد بأن متوسط نسبة الزراعة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي في أقل البلدان نمواً قد تراجع من ٩ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٦ في المائة في سنة ٢٠٠٤.

(٤) تستند البيانات المقدرة المتعلقة بمستخدمي الإنترنت إلى الأرقام المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ والصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (أو آخر سنة تتاح أرقام بشأنها).

(٥) التحليل الاستراتيجي الإقليمي ونظام دعم المعارف. انظر <http://www.resakss.org>.

(٦) فان س. وبرزييسكا ج. ونين برات ألف (٢٠٠٨). كيف يمكن تعزيز النمو الزراعي من خلال الاستثمار المنتج وإصلاح الحوكمة في أقل البلدان نمواً؟ وثيقة أساسية بشأن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨: النمو والفقر وشروط الشراكة الإنمائية.

هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق من بينها توسيع القاعدة التصديرية لأقل البلدان نمواً (الفقرة ٦٥ أ)

٢٨- إن هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية هدف جديد مقارنة مع برنامج عمل بروكسل، ويبرز أن هذه البلدان لا تستأثر إلا بنسبة ١ في المائة من صادرات العالم. ومن الأمور المشجعة تحقيق زيادة بقرابة ضعف الحصة في العقد الماضي، ذلك أن الحصة ارتفعت من ٠,٥٨ في المائة إلى ١,٠١ في المائة في سنة ٢٠٠٩ (لم تتح بعد بيانات بشأن سنة ٢٠١٠). وكان وراء هذا النمو صادرات النفط والمعادن بشكل أساسي. بيد أن زيادة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية في العقد الماضي لم تكن مقترنة بأي تحول هيكلي. وفي الواقع، يبدو أن القاعدة التصديرية لأقل البلدان نمواً قد تقلصت مع ارتفاع كثافة التصدير من ٠,٢٩ في سنة ٢٠٠١ إلى ٠,٤٥ في سنة ٢٠٠٩^(٧). ولهذا، من المهم أن يشمل هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية الهدف النوعي المتعلق بتوسيع قاعدتها التصديرية.

تحقيق الغايات الواردة ضمن الهدفين الإنمائيين ٤ و ٥ للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبناءً على ذلك، مواصلة تخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية ونقص التغذية لدى الأطفال تخفيضاً كبيراً بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٧٧ أ)

٢٩- تبين الإحالة إلى الأهداف الإنمائية للألفية في هذه الفقرة وغيرها من الفقرات في برنامج عمل إسطنبول مدى اتساقه مع الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل، ومع الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يخص الهدفين الإنمائيين ٤ و ٥ للألفية بالتحديد، يتعلق الهدف ٤ بصحة الأطفال وغاية تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ (الغاية ٤- ألف). أما الهدف الإنمائي ٥ للألفية، فيتعلق في الوقت نفسه بصحة الأمهات وغايتي تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ (الغاية ٥- ألف) وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ (الغاية ٥- باء). ويلخص الجدول ٣ التقدم العام لأقل البلدان نمواً كقئة فيما يتعلق بمعظم المؤشرات ذات الصلة بهذه الغايات. وخلال تقييم التقدم الذي أحرزه أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تبين للأونكتاد أن هذه البلدان بعيدة عامة عن تحقيق أهداف تخفيض معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية^(٨). لكن من المهم التشديد على وجود تباين كبير بين أقل البلدان نمواً من حيث تقدمها^(٩).

(٧) مثلما تقاس بمؤشر هيرفنداهل - هيرشمان، الذي يبين الكثافة على سلم من صفر إلى ١ (١ هو الكثافة القصوى).

(٨) الأونكتاد (٢٠١٠). تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٠: نحو بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً.

منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع E.10.H.D.5. نيويورك وجنيف: ٣٥-٣٩.

(٩) انظر على سبيل المثال الجدول ١١ في المرجع نفسه.

الجدول ٣

مؤشرات مختارة لرصد التقدم في تحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية ٤ و ٥ من أجل أقل البلدان نمواً كفتة، في السنوات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩

البلدان نمواً كفتة، في السنوات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩	مؤشرات رصد التقدم	الإنمائية للألفية	البلدان نمواً كفتة، في السنوات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩
١٢١,٤	١٤٧	١٧٨,٥	١٢١,٤
٧٧,٨	٩٣,١	١١٢,١	٧٧,٨
٧٦,٧	٥٩,٩	٥٤,٧	٧٦,٧
*٥٩,٠	٧٥,٠	٩٠,٠	*٥٩,٠
٤٠,١	٣٤,٦	لا ينطبق	٤٠,١
٣٠	٢٧,٩	١٩,٢	٣٠
٩٨,٢	١١٩,٥	لا ينطبق	٩٨,٢
٦٤,٢	٦١,٢	لا ينطبق	٦٤,٢

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

* يحيل هذا الرقم إلى سنة ٢٠٠٨.

تحقيق الغايات الواردة ضمن الهدف الإنمائي ٦ للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبناءً على ذلك، مواصلة تقليص رقعة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والإصابة بـداء الملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية (الفقرة ٧٧ ج))

٣٠ - يتعلق الهدف الإنمائي ٦ للألفية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، ويشمل ثلاث غايات - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بحلول سنة ٢٠١٥ وبدء انحساره (الغاية ٦ - ألف)؛ وتعميم إمكانية الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه (الغاية ٦ - باء)؛ ووقف انتشار الملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها (الغاية ٦ - جيم). ويوجد عدد من المؤشرات بشأن الهدف الإنمائي ٦ للألفية، لكن مجرد إلقاء نظرة سريعة على انتشار فيروس نقص المناعة البشري والسل يبعث على القلق. وفي سنة ٢٠٠٩، سجلت ١٠ بلدان فقط من أقل البلدان نمواً انتشاراً بالقدر نفسه أو بقدر أدنى لفيروس نقص المناعة البشري في صفوف البالغين الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ سنة،

مقارنة مع سنة ١٩٩٠. أما الرقم المتعلق بالسبل فقد كان إلى حد ما أكثر إيجابية، إذ سجل ١٨ بلداً من هذه البلدان ظهور المرض بالقدر نفسه أو بقدر أدنى في سنة ٢٠٠٩ مقارنة مع سنة ١٩٩٠.

تخفيض نسبة الأشخاص المحرومين من فرص الاستفادة الدائمة من مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، والسعي إلى توفير فرص للجميع بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٨٦)

٣١- فضلاً عن التطلع إلى توفير فرص للجميع بحلول عام ٢٠٢٠، يؤكد هذا الهدف الغاية ٧- جيم من الأهداف الإنمائية للألفية. وتتعلم المؤشرات المتصلة بهذا الهدف بنسبة السكان الذين يستخدمون (أ) مصادر مياه للشرب محسنة؛ (ب) ومرافق صحية محسنة. وفي سنة ١٩٩٠، كانت نسبة ٥٤ في المائة من إجمالي سكان أقل البلدان نمواً تستفيد من مصادر مياه للشرب محسنة، وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٢ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وفيما يخص نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة، فقد كانت نسبتهم ٢٤ في المائة في سنة ١٩٩٠ وبلغت ٣٧ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وبصورة عامة، تبين للأونكتاد أن أقل البلدان نمواً كثرة بعيدة عن الاستجابة لهذين المؤشرين، بما أنها منذ سنة ٢٠٠٠^(١٠) لم تشهد أي تسريع مهم في وتيرة التقدم لتوفير فرص الاستفادة من المياه أو المرافق الصحية المحسنة.

كفالة الوفاء بجميع الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً (الفقرة ١١٥ أ)

٣٢- الإجراءات الكمية التي سينفذها الشركاء الإنمائيون هي الإجراءات التالية:

(أ) البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠,٢٠ من ناتجها القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً: تواصل القيام بذلك وتبذل قصارى جهدها لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

(ب) البلدان المانحة الأخرى التي بلغت نسبة ٠,١٥ في المائة المستهدفة: تتعهد ببلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة؛

(ج) جميع البلدان المانحة الأخرى التي تعهدت ببلوغ نسبة ٠,١٥ في المائة المستهدفة: تعيد تأكيد التزامها وتتعهد ببلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ أو ببذل قصارى جهودها للتعجيل بمساعيها لبلوغه؛

٣٣- ومن الملاحظ أن الغايات الكمية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في برنامج عمل إسطنبول لا تماثل فقط تلك الواردة في برنامج عمل بروكسل، بل أيضاً تلك الواردة في برنامج عمل باريس للتسعينات. وفي الواقع دعا برنامج العمل الأول (برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات) بالفعل الجهات المانحة إلى تخصيص ٠,١٥ من ناتجها القومي الإجمالي لأقل

(١٠) المرجع نفسه.

البلدان نمواً. وفي سنة ١٩٩٠، بلغت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية ٠,٠٩ في المائة. وبعد مرور عشر سنوات تراجعت هذه النسبة إلى ٠,٠٥ في المائة. وفي سنة ٢٠٠٨، عادت الحصة إلى المستوى نفسه الذي كانت عليه في سنة ١٩٩٠، أي أنها لم تصل بعد إلى نسبة ٠,١٥ في المائة المستهدفة. وعلى مستوى البلدان المانحة، قدم ستة من الـ ٢٣ بلداً عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية أكثر من ٠,٢٠ في المائة من دخله القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في سنة ٢٠٠٨، إلى جانب ثلاثة بلدان مانحة أخرى قدمت ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة.

٣٤- ومن الجدير بالذكر أنه "ينبغي أن تجري البلدان المانحة استعراضاً لالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥، وأن تنظر في إمكانية تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً" (الفقرة ١١٦، ٢ (أ) ٥٠).

الغايات النوعية

السعي إلى زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد إلى مستوى مماثل لمستوى الدول النامية الأخرى (الفقرة ٤٥ (د))

٣٥- رغم افتقار صيغة هذا الهدف إلى تفاصيل محددة، فإن إلقاء نظرة سريعة على البيانات المتاحة بشأن مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية (المبينة بما يعادل أطناناً من النفط) للفرد الواحد في ١٧ بلداً يظهر التحدي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً. وبينما بلغ مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١,١٨ في سنة ٢٠٠٨، كان لدى بلد واحد فقط من بين ١٧ بلداً من أقل البلدان نمواً مجموع إمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد يفوق نصف هذا الرقم (وهو أنغولا، التي بلغ فيها مجموع إمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد ٠,٦١، أي ٥٢ في المائة من المجموع الذي كان لدى مجموعة البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

إحراز تقدم كبير نحو القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٥٩ (أ))

٣٦- من الواضح أن هذا هدف نوعي لا يتضمن أي إشارة إلى ما يمكن أن يشكل "تقدماً كبيراً". ورغم هذا، فهو يتصل بالهدف الإنمائي ١ للألفية، الذي يتضمن غاية ترمي إلى خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف ما بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وتبين للأونكتاد أن التقدم المحرز فيما يخص نقص التغذية متباين إلى حد كبير بين أقل البلدان نمواً، وأن نصف هذه البلدان تقترب على ما يبدو من تحقيق الغاية المذكورة، بينما شهد أكثر من ثلثها ركوداً أو تراجعاً^(١). وقد ساهمت الأزمات العالمية المتعددة - بما فيها ارتفاع أسعار الغذاء - في تقويض التقدم في عدة حالات.

(١١) المرجع نفسه.

كفالة التعليم الابتدائي المجاني للجميع في أقل البلدان نمواً عن طريق زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، وكذلك زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب على تنمية المهارات (الفقرة ٧٣(أ))

٣٧- إن الجزء الأول من هذا الهدف مماثل للهدف الإنمائي ٢ للألفية الذي يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي ويشمل معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها كمؤشرين من مؤشرات الثلاثة (المؤشر الثالث هو معدل الإلمام بالقراءة والكتابة). إلا أن هدف برنامج عمل إسطنبول يتعدى الهدف الإنمائي ٢ للألفية، من حيث إنه يشدد أيضاً على التعليم ما بعد المدرسة الابتدائية.

القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم والتدريب، وكفالة جودة التعليم بصورة متكافئة بين الذكور والإناث (الفقرة ٧٣(ج))

٣٨- هذا الهدف شبيه جداً بغاية الهدف الإنمائي ٣ للألفية، المتعلق بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ورغم أن هذه الغاية تشمل ثلاثة مؤشرات كمية، فإن الهدف في برنامج عمل إسطنبول نوعي بما أنه لا يشير صراحة إلى الهدف الإنمائي ٣ للألفية ولا يتضمن حداً زمنياً.

السعي إلى كفالة مشاركة الشباب مشاركة كاملة وفعالة في حياة المجتمع وفي عمليات صنع القرار (الفقرة ٨٠(أ))

٣٩- يتضمن الفصل الفرعي بشأن النهوض بالشباب في برنامج عمل إسطنبول ثلاثة أهداف وغايات. فبالإضافة إلى الهدف الذي أُلقي الضوء عليه للتو، يشير برنامج العمل إلى هدفين نوعيين بشأن قدرات الشباب في مجالي التعليم والمهارات وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق (الفقرة ٨٠(ب))، وتحسين فرص الحصول على التعليم المهني، وممارسة العمل التطوعي، والعمل (الفقرة ٨٠(ج)). ومن الجدير بالذكر أن برنامج عمل بروكسل لا يتضمن أية غايات مشابهة على الرغم من أهمية هذه المواضيع.

تحقيق المساواة في حصول المرأة والفتاة على التعليم، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والاستفادة من الفرص الاقتصادية، والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات (الفقرة ٨٩(أ))

٤٠- ما من شك أن هذا الهدف هدف واسع ونوعي. لكنه ينطوي على إشارة أخرى إلى الأهمية التي تُولى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برنامج عمل إسطنبول.

تحقيق مستويات من الدين يمكن تحمله في جميع أقل البلدان نمواً (الفقرة ١١٨ أ)

٤١ - رغم تخفيف عبء الديون بشكل كبير عن أقل البلدان نمواً كمجموعة خلال سنوات القرن الواحد والعشرين، يظل هذا العبء مسألة أساسية بالنسبة للعديد منها. وعلى سبيل المثال، أفاد صندوق النقد الدولي أن ١٤ بلداً من هذه البلدان كان مثقلاً بالديون في منتصف أيار/مايو ٢٠١١ (٣ بلدان) أو معرضاً لخطر أن يصبح مثقلاً بالديون (١١ بلداً)^(١٢).

٤٢ - ويمكن قياس التقدم المحرز من أجل تحقيق الغايات المذكورة أعلاه بناءً على المؤشرات المتفق عليها، لا سيما تلك الواردة في برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذه المؤشرات الاستثمار الداخلي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات المحلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السكان المستفيدين من الطاقة الجديدة أو استهلاك الكهرباء للفرد الواحد، والقرض المقدم على المستوى المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وطول الطرق للفرد الواحد وللكيلومتر المربع، ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثال ذلك الخطوط الهاتفية والمشاركون في الخدمة الخلوية ومستخدمو الإنترنت في كل ١٠٠ شخص). وإن المؤشرات المتفق عليها سابقاً في مجال التنمية البشرية والاجتماعية المتصلة بالقدرات الإنتاجية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما فيها معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للقيّد في المدرسة الثانوية، جوانب مهمة من مؤشر الأصول البشرية، مثلها مثل كثافة الصادرات وحصة الزراعة والحراجة صيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن استكمال هذا أيضاً بمؤشرات متنوعة للعمالة مدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. والأساس المنطقي هو أن الهدف ليس مجرد تنمية القدرات الإنتاجية في حد ذاتها، بل أيضاً زيادة فرص العمالة وسبل العيش المنتجة.

ثالثاً - الآثار على الأونكتاد وسبل المضي قدماً

٤٣ - تُكرّس الفقرة قبل الأخيرة من برنامج عمل إسطنبول (الفقرة ١٥٦) لدور الأونكتاد في مساعدة أقل البلدان نمواً والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل هذا، على النحو التالي:

ينبغي أن يواصل الأونكتاد التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وذلك ببناء توافق آراء بين الحكومات وخصوصاً في مجلس التجارة والتنمية، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل أيضاً من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجالي البحوث والتحليل للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

(١٢) بالاستناد إلى تحليلات قدرة البلدان منخفضة الدخل على تحمل الديون من أجل الحد من الفقر والنمو في البلدان الأهلة للثقة، إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

٤٤ - وقد دعا المؤتمر أيضاً "مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسستا بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل ودمجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها". وهذه المنظمات مدعوة أيضاً "إلى المشاركة الكاملة في عمليات استعراض برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية" (الفقرة ١٥٣).

٤٥ - وبناءً على نتائج المؤتمر، سيواصل الأونكتاد النظر عن كثب في معظم التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية، بهدف تحديد سياسات واستراتيجيات إنمائية بديلة وبناء توافق للآراء بشأن طبيعة ونطاق ومدى تدابير الدعم الدولية لصالح هذه البلدان. وسيركز العمل العام للأونكتاد بشكل خاص على استكشاف سبل ووسائل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك توفير إطار مفاهيمي وتنفيذي في هذا المجال، ومعالجة قضايا التجارة الدولية والسلع الأساسية، فضلاً عن مساعدة هذه البلدان على جذب الاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة منه. وستكون مواضيع الزراعة والأمن الغذائي والتكنولوجيا والابتكار وتغير المناخ وضعف أقل البلدان نمواً مواضيع مهمة في عمل الأونكتاد خلال العقد. وستستمر أيضاً أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات في مساعدة أقل البلدان نمواً على بناء قدرات المؤسسات والموارد البشرية في مجالات تدخل في إطار ولاية الأونكتاد واحتصاصه.

٤٦ - ولتحقيق الأهداف العامة المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين أقل البلدان نمواً من الخروج من هذه الفئة من البلدان، من الواضح أنه لا بد من تحول في النماذج في النهج الخاص بالتنمية في أقل البلدان نمواً. وسيواصل الأونكتاد بلا توان جهوده الرامية إلى هذا التحول في النماذج - ويمثل موضوع العولمة المتركرة على التنمية في الأونكتاد الثالث عشر، والدعوة إلى بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً حالتين حديثتين في هذا الصدد. كما أن من الأساسي أن يدعم الأونكتاد أقل البلدان نمواً في دمج برنامج عمل إسطنبول في استراتيجياتها وخططها وبرامجها الإنمائية الوطنية، وفي كفالة تنفيذ الإجراءات المحددة في الوثيقة تنفيذاً ناجحاً. وفي الواقع، ومثلما يقر برنامج عمل إسطنبول، فإن أحد الدروس المستخلصة من استعراضات برنامج عمل بروكسل يتمثل في أنه لا غنى عن توسيع نطاق الملكية والقيادة التي تؤول إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك دمج برنامج العمل وتنفيذه.

٤٧ - وبصورة أكثر تفصيلاً، فإن لبرنامج عمل إسطنبول آثار على الأونكتاد في المجالات المواضيعية التالية:

القدرات الإنتاجية

٤٨ - لقد ظل الأونكتاد يشدد على أهمية القدرات الإنتاجية مراراً وتكراراً طوال سنوات، بما فيها أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي الواقع اشتركت المنظمة في استضافة حدثين

خاصين بشأن القدرات الإنتاجية في المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً - أحدهما بشأن تنمية القدرات الإنتاجية والتجارة، والثاني بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، إلى جانب عدة أحداث أخرى متصلة بهذا الموضوع. وسلم برنامج عمل بروكسل (في الالتزام ٤) بأهمية القدرات الإنتاجية فيما يخص تنمية أقل البلدان نمواً، لكن برنامج عمل إسطنبول يرى أنه لا بد من تعزيز دورها مقارنة مع العقد السابق.

٤٩- وينبغي أن يساهم عمل الأونكتاد في مجالي البحث وتحليل السياسات وأنشطته التنفيذية في الجهود الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وينبغي النظر إلى هذه الجهود كنهج متكامل يدمج هياكل أساسية مادية ومؤسسية محسنة ويبني القدرات التكنولوجية والابتكارية، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية ذات الفائدة الاستراتيجية بالنسبة لهذه البلدان، وتحسين الأصول البشرية، وبناء القدرة للقضاء على مواطن الضعف الهيكلية. وينبغي أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وواسع النطاق ومستدام وشامل، يؤدي بدوره إلى تحقيق هدف تمكين أكبر عدد ممكن من البلدان من استيفاء معايير الخروج من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠.

٥٠- وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور مهم في مواصلة دعمه لأقل البلدان نمواً من أجل دمج مخطط تنمية القدرات الإنتاجية في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية^(١٣). وعلاوة على هذا، ينبغي أن يوفر العمل اللاحق للأونكتاد في هذه المجالات (إلى جانب إطار مفاهيمي) إطاراً تنفيذياً يشمل سبلاً ووسائل وطرائق محددة بشكل واضح لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع السلطات التركية المعنية لتقديم إطار مفاهيمي للعمل المنتظر إنجازه، الذي أعلنت عنه تركيا، والمتعلق بإنشاء "مركز دولي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار يُخصّص لأقل البلدان نمواً ويكون أيضاً بمثابة بنك للتكنولوجيا" لمساعدة هذه البلدان على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها.

الموارد الطبيعية

٥٢- ما زالت السلع الأساسية تضطلع بدور أساسي في التنمية في العديد من أقل البلدان نمواً، تعزّز خلال دورة الازدهار والكساد على مدى العقد الماضي، بما في ذلك خلال أزمتي الغذاء والنفط. كما شهدت تجارب العقد الماضي، على صعيد عام، بروزاً أكبر لقضايا السلع الأساسية والأمن الغذائي على جدول الأعمال الدولي. وبالمثل، حظي دور الزراعة في التنمية بمزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة.

(١٣) انظر المنشور الصادر في عام ٢٠١١ المعنون *Building Productive Capacities: UNCTAD Support for LDCs* لأخذ فكرة عامة حديثة عن أنشطة الأونكتاد في هذا المجال.

٥٣- وتبرز أهمية السلع الأساسية في عمل الأونكتاد - على سبيل المثال في المنتدى العالمي للسلع الأساسية وفي عدة منشورات وفي الحدث الخاص المتعلق بالاعتماد على السلع الأساسية وتأثير الأزمات العالمية المتعددة على أقل البلدان نمواً والذي اشترك الأونكتاد في استضافته خلال المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى البحث المستمر بشأن السلع الأساسية ودور الزراعة في التحول الهيكلي والتنمية، يمكن للأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في مواصلة العمل بشأن تحديد استراتيجيات التنفيذ التي من شأنها تمكين هذه البلدان من (أ) الحد من الاعتماد على السلع الأساسية من خلال التنويع وتحقيق القيمة المضافة والاحتفاظ بالقيمة؛ و(ب) زيادة المنافع المتأتية من قطاع السلع الأساسية إلى أقصى حد؛ و(ج) التغلب على تقلب أسعار السلع الأساسية؛ و(د) ربط قطاع السلع الأساسية باستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

التجارة والموارد المالية الخارجية

٥٤- على الرغم من زيادة التدفقات التجارية وتدفقات الموارد المالية الخارجية في أقل البلدان نمواً في العقد السابق، فإن هذه التدفقات لم تسفر عن أي تحول هيكلي مهم في اقتصادات هذه البلدان. وبالتالي، فإن التحدي المائل أمام أقل البلدان نمواً لا يتمثل فقط في كيفية مواصلة زيادة هذه التدفقات، بل أيضاً في كيفية زيادة التنوع وتعزيز القدرات الإنتاجية للتصدي للقيود التي تعيق جانب الطلب. وقد أنجز الأونكتاد عملاً كبيراً في هذا المجال على مدى سنوات، تجلّى في عدة أحداث اشترك الأونكتاد في تنظيمها في المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وإلى جانب الحدث الخاص بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية المذكور سالفاً، اشترك الأونكتاد في استضافة حدثين متصلين بالاستثمار وحدث خاص بشأن النهوض بالسياحة لأغراض التنمية المستدامة والحد من الفقر.

٥٥- وفي هذا الصدد، لا بد للأونكتاد من تقديم المزيد من المساعدة الابتكارية لأقل البلدان نمواً فيما يخص إدماج السياسات المتعلقة بالتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار والتحويلات في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ومن القضايا الخاصة التي تتطلب تدخل الأونكتاد ضمان وضع وتعزيز المبادرات الرامية إلى دعم الاستثمار في أقل البلدان نمواً (الفقرة ٣-١٢٢ أ). ولا بد أن يكون النهج الذي يسلكه الأونكتاد ابتكارياً وشمولياً، وأن يشمل البحث وتحليل السياسات بشأن الأدوار المتكاملة للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن موضوع تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ هو التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الأزمات العالمية المتعددة

٥٦- لقد زادت الأزمات العالمية التي شهدتها العقد السابق، بما فيها أزمات الوقود والغذاء والقطاعين المالي والاقتصادي، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، من ضعف أقل البلدان نمواً أمام

الصدمات الخارجية. ومن الواضح أن هناك روابط متداخلة قوية بين الصدمات الاقتصادية من جهة والاعتماد على السلع الأساسية وقلة التنوع والتحول الهيكلي من جهة أخرى. وقد نوقش مسبقاً عمل الأونكتاد في هذه المجالات. كما كان أثر تغير المناخ على التنمية جانباً من جوانب عمل الأونكتاد لسنوات. وعلى سبيل المثال، اشترك الأونكتاد في استضافة حدث خاص عن ملائمة "اقتصاد أخضر" في سياق أقل البلدان نمواً، في المؤتمر الرابع المعني بهذه البلدان. ورغم هذا، يمكن بذل المزيد من الجهود لتحديد الطرق التي يمكن أن تتصدى بها أقل البلدان نمواً للتحديات المتصلة بتغير المناخ من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل وعادل ومستدام.

الخروج والانتقال السلس

٥٧- إن برنامج عمل إسطنبول لا يرى في خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وانتقالها السلس هدفين جوهريين فحسب، بل إنه ينظر إليهما أيضاً كقضيتين تنفيذيتين. كما أن الانتقال السلس للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً ضروري لضمان أن تسير هذه البلدان على طريق تنمية مستدامة دون أي انقطاع في خططها وبرامجها الإنمائية. ومن المفيد أن "منتدى المفكرين"، الذي عُقد بموازاة المؤتمر، قد ناقش أيضاً معايير الإدراج في فئة أقل البلدان نمواً. ولذا يمكن أن تهيمن على العقد الحالي لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول مسألة الإدراج في فئة أقل البلدان نمواً إلى جانب الانتقال السلس للبلدان الخارجة من هذه الفئة.

٥٨- وأثناء المضي قدماً، ينبغي للأونكتاد أن يساهم مساهمة فعالة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عن طريق المشاركة الفعالة في فريق عامل تؤسسه الجمعية العامة من أجل مواصلة دراسة عملية الانتقال السلس وتعزيزها.

التنفيذ والمتابعة والرصد

٥٩- إن رصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول جزء لا يتجزأ من وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن تركيا عرضت استضافة استعراض منتصف المدة، مع تخصيص ٥ ملايين دولار لرصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وفي إطار المساهمات الملموسة في التنفيذ والمتابعة والرصد، يتضمن برنامج عمل إسطنبول طلباً موجهاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إعداد تقرير يراعي الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة ويُقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين (الفقرة ١٥٥). ومن المهم أن يساهم الأونكتاد في هذا التقرير.

رابعاً - الملاحظات الختامية

٦٠ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً على خلفية بيئة اجتماعية واقتصادية عالمية مليئة بالتحديات. وترسل الوثيقة الختامية، في شكل برنامج عمل إسطنبول، خطاباً مهماً إلى المجتمع الدولي بشأن التحديات التي ما زالت تواجه ٨٨٠ مليون شخص يعيشون في أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً. وتبين هذه الوثيقة الإجراءات اللازمة لكي تحقق هذه البلدان النمو الاقتصادي الشامل والعادل والمستدام الذي سيمكنها من استيفاء معايير الخروج من فئة هذه البلدان.

٦١ - وفي التحليل الختامي، يتوقف التأثير النهائي لبرنامج عمل إسطنبول على طريقة تنفيذه ومدى هذا التنفيذ. ولضمان نجاح التنفيذ، لا بد من الموارد. وفضلاً عن الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات، من المهم تحسين القدرة الإحصائية لأقل البلدان نمواً وتعزيز جمع البيانات لرصد وتقييم برنامج عمل إسطنبول والأهداف الإنمائية المتفق عليها. ومن الواضح أنه لا بد لأصحاب المصلحة المختلفين - أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين - من الاضطلاع بمسؤولياتهم والسعي لتنفيذ الإجراءات الواردة في برنامج العمل المذكور. ومن خلال التنفيذ الصحيح على يد أصحاب المصالح فقط سيتسنى تحديد ما إذا كان برنامج عمل إسطنبول ناجحاً أم لا في مراعاة التقييم العام لاستعراض برنامج عمل بروكسل الذي جاء فيه: "أن ثمة حاجة إلى نهج يتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والشمول والاستدامة ويستند إلى التزامات طموحة ومركزة وواقعية لتحقيق تحول هيكلي في أقل البلدان نمواً يعزز النمو الاقتصادي المتسارع والمطرود والشامل والمنصف والتنمية المستدامة ويساعد أقل البلدان نمواً على التصدي للتحديات القديمة العهد منها والناشئة" (الفقرة ٥).

٦٢ - وسينفذ برنامج عمل إسطنبول تنفيذاً فعالاً ضمن الميزانية الحالية للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، لن يأخذ برنامج العمل المتفق عليه موارد إضافية من مصادر الميزانية العادية. ويبدو هذا غير كافٍ بالنظر إلى الهدف الطموح المتعلق بتمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول سنة ٢٠٢٠. وبالتالي، هناك حاجة إلى موارد إضافية، بما فيها موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، من أجل تعزيز الأثر الكبير لعمل الأونكتاد على أقل البلدان نمواً. ولهذا يُدعى المانحون إلى زيادة تبرعاتهم في صندوق الأونكتاد الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً.